

المجلد: (الخامس عشر).

العدد: (الثاني والعشرون) يناير 2026م



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم
الإنسانية والاجتماعية (IJHS)

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية
والتعليم المستمر

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية

2449 لسنة 2020

ورقة بحثية بعنوان:

واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه

(الواقع والمأمول).

إعداد:

2020-1441
أ. شاكر عبد موسى.

كاتب، وأديب (العراق).

IJHS

المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية
Human and Social Sciences Research and Studies

الملخص.

تعيش المرأة العراقية في ظل ظروف اجتماعية وسياسية معقدة تواجه تحديات عديدة، فلقد تأثرت مكانتها في المجتمع بالعديد من العوامل، بدءًا من الأحداث التاريخية والسياسية إلى العادات والتقاليد السائدة، وهذا البحث يعرض واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج، وكيف تؤثر هذه العوامل على حياة النساء؟

إذ تصدر جرائم القتل بداعي الشرف المشهد في المجتمع العراقي، وفقاً لتقارير منظمات حقوق الإنسان، يُقتل العديد من النساء سنويًا بسبب اعتبارات تتعلق بالشرف. تواجه المرأة العراقية خطرًا متزايدًا يتمثل في توقعات المجتمع التي تفرض قيودًا صارمة على سلوكها.

مشكلة البحث.

تكمن مشكلة البحث في التناقض الصارخ بين الأدوار الاجتماعية التي تلعبها المرأة العراقية وواقعها المرير الذي يتمثل في ارتفاع معدلات جرائم القتل، خاصة جرائم الشرف، من جهة، والممارسات المجتمعية؛ كالزواج المبكر والزواج القسري من جهة أخرى، هذا يتطلب دراسة عميقة لفهم الآليات والظروف المحيطة بهذه الظواهر.

الكلمات المفتاحية: (المرأة التطور العلمي، الثقافة، التربية والتعليم).

Abstract.

Iraqi women live under complex social and political conditions and face many challenges. Their status in society has been affected by many factors, ranging from historical and political events to prevailing customs and traditions.

This research reviews the reality of Iraqi women between homicide and marriage, and how these factors affect women's.

Honor killings are at the forefront of Iraqi society. According to reports from human rights organizations, many women are killed every year due to honor-related considerations.

Iraqi women face an increased risk of societal expectations that impose strict limits on their behavior.

The Problem of Research:

The research issue lies in the stark contrast between the social roles played by Iraqi women and their bitter reality of high rates of murder, especially honor killings, on the one hand, and societal practices such as early and forced marriages on the other.

This requires an in-depth study to understand the mechanisms and circumstances surrounding these phenomena

Keywords: women, scientific development, culture, education.

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه

(الواقع والمأمول).

مقدمة.

اليمنايا؛ هم أكثر الناس وحشية وعنفاً على وجه الأرض، حيث ارتكبوا إبادة جماعية ضد جميع القبائل التي هاجموها، وقتلوا جميع رجال قبيلتهم والشعوب الأخرى، ثم نقلوا خصائصهم إلى الأجيال اللاحقة، واغتصبوا جميع النساء لتدميرها بحجة الحفاظ على نسبهم.

ويعتقد أن هذا المجتمع البدائي استفاد من الأمراض والحروب والمجاعات التي ابتليت بها أوروبا آنذاك، والتي كانت تنهار في ذلك الوقت، ودمرت حضارات ناشئة بأكملها وتركتها في حالة خراب، مثل هذا السلوك العدوانية والقاتل تسبب - حتماً - في الخوف والذعر في مجتمعات العصر الحجري الحديث التي كانت تكافح من أجل البقاء.

لكن المرأة العراقية حظيت عبر التاريخ بمكانة مرموقة في المجتمع وشاركت في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، لكن الحروب والصراعات الأهلية أدت في العقود الأخيرة إلى تراجع مكانة المرأة وتدهور ظروفها الاجتماعية والاقتصادية.

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

تعاني المرأة العراقية حالياً من العديد من المشاكل، بما في ذلك العنف الأسري، والتمييز بين الجنسين، وعدم المساواة في الفرص التعليمية والمهنية، علاوة على ذلك، يعد القتل والزواج القسري من بين التحديات الأكثر خطورة التي تواجه المرأة في العراق.

قتل النساء هو عمل من أعمال العنف الذي يستهدف النساء على وجه التحديد ويحدث بدافع الشرف أو التقاليد، وتشكل هذه الجرائم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتشكل تهديداً كبيراً لحياة المرأة العراقية.

لقد تغير الوضع الاجتماعي للمرأة العراقية تدريجياً، فقد بدأت بالذهاب إلى المدرسة والتعلم ودخول قطاع العمل والعمل خارج المنزل، ولكن هذا التغيير الكبير الذي ذكره عالم الاجتماع العراقي الدكتور (علي الوردى 1913- 1995) هو أن المرأة سوف تتغير بشكل تدريجي، الوضع الاجتماعي للمرأة العراقية، حيث لا يصاحبه تغيير في القيم والتقاليد التي تخص المرأة، وبما أن طبيعة التغيير لا تحدث على وتيرة واحدة، فإن التغيير السريع لا جدوى منه.

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

أولاً: التقاليد المجتمعية.

كانت المرأة العراقية وما زالت، قابضة بين سندان العشيرة، ومطرقة التقاليد المجتمعية البالية، خصوصاً في المناطق التي تبرز فيها سلطة العشيرة على حساب القانون، فتصبح المرأة مسلوقة الحرية، مقيدة الإرادة، ليس لها الحق في اختيار أبسط حقوقها كالزواج مثلاً، حيث الفصلية أو «الدية» وأنواع الزواج القسري الأخرى وتقديم النساء كـ «قربان فداء» لإنهاء الخلافات والنزاعات، إذ تستغل المجتمعات العشائرية النساء وتقدمهن «قربان فداء» لإنهاء النزاعات أو ترهنهن بأنواع الزواج القسري المهين. ينظر إلى المرأة كسلعة مقيضة، في مشهد يعيدنا إلى العصور الجاهلية، حيث يتاجر بالمرأة في سوق النخاسة، أو تدفن تحت الأرض، دون أي اعتبار أو احترام لها ككيان مستقل وفق القانون، أو حتى الالتزام بالتعاليم الدينية بشأنها، ففي البصرة مثلاً منحت إحدى عشائرها نحو خمسين امرأة بينهن قاصرات، لعشيرة أخرى لحل النزاع بينهما.

في الرابع من أغسطس، آب 2024، بدأ البرلمان العراقي مناقشة القراءة الأولى لمقترح تعديل (قانون الأحوال الشخصية) رقم 188 لسنة 1959 المعدل، وبتاريخ 10 سبتمبر/ أيلول 2024، عبّر خبراء الأمم المتحدة عن

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

قلقهم الشديد إزاء التعديلات المقترحة على قانون الأحوال الشخصية تلك، مؤكداً أن هذه التعديلات «ستمثل تراجعاً خطيراً في عدد من المجالات الأساسية التي ستؤثر سلباً على النساء والأطفال، خاصة في مجالات الزواج والطلاق وحضانة الأطفال».

وفي 21 يناير/ كانون الثاني 2025 تم إقراره من قبل البرلمان العراقي، مما يتيح للعراقيين المسلمين من اتباع المذهب الشيعي تطبيق أحكام المذهب الجعفري الشيعي عليهم، وعدم سريان هذا التعديل على أهل السنة والجماعة.

وأضاف الخبراء أن: «هذه التغييرات من المرجح أن تؤدي إلى تفاقم وباء العنف ضد النساء والفتيات في العراق، لأنها تمنح رجال الدين سلطات أكبر لتنظيم شؤون الزواج والأسرة».

إن نقل السلطة في قضايا؛ مثل: الزواج والطلاق والميراث والعدة والوصاية من المحاكم الوطنية إلى السلطات الدينية، وتجريد النساء من هذه السلطة، يفتح الباب أمام التفسير الطائفي للقانون، وهذا من شأنه أن يحل محل القانون الموحد الحالي العديد من السلطات القضائية، والتي غالباً ما تكون متناقضة، وغير عادلة.

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

ثانياً: الزواج بالإكراه.

وعلى الرغم من أن الدين الإسلامي لديه موقف واضح يحرم هذه الممارسات ومن بينها إعطاء المرأة كتعويض عن جريمة اقترافها أحد أقاربها «فصلية»، كما تؤكد مرجعيات دينية منها المرجعان محمد صادق الصدر والمرجع الأعلى علي السيستاني، بما يمتلكانه من ثقل في المجتمع، إلا أنها لا تزال قائمة في مناطق كثيرة من البلاد، خاصة في الجنوب العراقي.

يقول الشهيد الثاني السيد محمد صادق الصدر (1943-1999) في كتابه فقه العشائر: «لا تصلح المرأة للدية»، وحول موضوع «النهوة» حيث يمنع ابن العم بنت عمه من الارتباط والزواج بغيره، وقد أفتى السيد الصدر- رحمه الله- بأن ذلك غير شرعي ولا أثر له إطلاقاً، وقال: «لا يجوز تأخير الزواج وإعصال المرأة بمثل هذه الحجج غير الشرعية»، أما المرجع السيد السيستاني فقد أفتى بجرمة «النهوة» وعدّها من الظلم وفيها تجاوز على حدود الله».

ربما لا تلتزم بعض العشائر العراقية بالتعاليم الدينية بشأن المرأة، أما القانون فلا اعتبار له في دواوين شيوخ العشائر التي يحج إليها السياسيون مع كل انتخابات من أجل حشد الهمم والحصول على أعلى الأصوات.

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

وهناك زواج يسمى شعبياً بـ «الكصة بكصة» وهو عرف عشائري آخر جائر، يحدث عندما يرغب الشاب بخطة فتاة ما يجبا فيضطر إلى أن تزويج شقيقته لشقيق خطيبته، وهذا الزواج إن حقق سعادة لأحد الطرفين فهو يحقق التعاسة للطرف الآخر، فتكون الفتاة هنا ضحية لأخيها دون أن يفكر بمصلحتها.

وعلى الرغم من أن المادة: (التاسعة) من قانون الأحوال الشخصية العراقي قد نصت على: (منع الزواج بالإكراه وعقوباتها السجن بين 3-10 سنوات) إلا أن سلطة العشيرة أكثر قوة في المجتمعات التي تقتصر إلى الثقافة القانونية والتي تكون سلطة القانون فيها ضعيفة وهشة، ربما بسبب تبادل المصالح بين رؤساء العشائر والسياسيين الذين يحجون إلى مضايف شيوخ العشائر مع كل انتخابات محلية أو تشريعية، للحصول على الدعم والمؤازرة. لشيوخ العشائر شريعتهم الخاصة التي تعرف بـ «السنينة العشائرية»، وهي مجموعة من الأحكام والبنود يضعها رؤساء العشائر وتكون بمثابة الدستور الشرعي، لغرض السيطرة على شؤون العشائر ويوفر لها الأمن داخلياً وخارجياً.

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

على الرغم من مخالفة هذا النصوص للأحكام الدينية والقانونية لكونها تستند إلى عادات متوارثة من قبل أشخاص قد لا يجيدون حتى القراءة والكتابة ويتحكمون بمصائر أفراد العشيرة.

يشار إلى أن مجلس القضاء الأعلى، وجه خلال جلسته الأولى المنعقدة في 10 يناير، كانون الثاني 2019، بتطبيق أشد العقوبات بحق مرتكبي جريمة «النهوة» العشائرية، حيث قال أحد قضاة التحقيق: «إذا كانت الفتاة بالغة لسن الرشد فإن القانون يسمح لها بتحريك دعوى قضائية ضد من نهى عليها، كما أن نويها باستطاعتهم تقديم شكوى ضد الناهي في حال لم تبلغ السن القانوني».

وهنا تضع الأحكام العشائرية المرأة أمام خيارين، أما الاستسلام والتحول إلى سلعة تباع وتشتري مجردة من كرامتها وشخصيتها، أو التمرد لتلقى حتفها قتلاً أو تقدم هي على الانتحار كخيار أخير للتخلص من قيود المجتمع والعشيرة وحتى الأسرة غالباً.

لذلك ينتهي مصير النساء إلى الموت في حال التمرد على الأعراف القبلية والعشائرية الجائرة، إما بالقتل أو الانتحار، الذي ارتفعت معدلاته بشكل كبير مؤخرًا.

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

تشير إحصائيات الانتحار الرسمية والتي تصدر عن مفوضية حقوق الإنسان، إلى أن الحصة الأكبر للنساء، وذلك لعدة أسباب من أهمها: (القمع والتهميش)، الذي تتعرض لها المرأة بشكل دائم، وخصوصًا في المجتمعات العشائرية، لقد بات العنف ضد المرأة ظاهرة تؤثر على مصداقية وسمعة العراق في المحافل الدولية، بعد أن تصاعد بوتائر سريعة في السنوات الأخيرة.

ثالثاً: قتل النساء.

أما حوادث قتل النساء، فجارية على قدم وساق، بحجج العادات والتقاليد ضمن حفلات الموت في البلاد، كما حصل في مدينة النجف عام 2018، حيث أقدم شاب على قتل شقيقته بعد إخباره من قبل زوجها بأنها ليست: «عذراء» وعند تشريح الجثة كانت المفاجأة، حيث بينت النتائج أن: الفتاة كانت عذراء وأن غشاء بكارتها كان من النوع الذي يستدعي تدخلاً جراحياً لفضه.

أو ما حصل في محافظة الديوانية في 5 مايو/ إيار 2019، حيث انتحرت امرأتان في ذات اليوم؛ إحداهن لأسباب مجهولة، أما الثانية والتي تبلغ من العمر 22 ربيعاً، فقد انتحرت نتيجة لـ «نهوة» ابن عمها

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

بعد أن تمت خطبتها من قبل شاب من خارج العشيرة، حيث قامت بشنق نفسها بالحجاب الذي ترتديه.

كما إزدادت بعد عام 2003 جرائم «الشرف» والقتل «غسلاً للعار» تزامناً مع انهيار الأوضاع الأمنية، وتزايد العنف الطائفي والانقسامات المجتمعية في البلاد، ويعتبر العنف الأسري ضد النساء أمراً تحاول المؤسسات الحكومية المعنية إخفائه وعدم الإعلان عنه، بينما تقيد الأعراف العشائرية والتقاليد البالية في المجتمع بحصره في دائرة مغلقة وعدم إثارته أو تقديم الدعاوى الخاصة به إلى المحاكم المختصة.

يذكر أن المادة (409) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل تنص على: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه في حال تلبسها بالزنا، أو وجودها في فراش واحد مع شريكها فقتلها في الحال، أو قتل أحدهما، أو اعتدى عليهما، أو على أحدهما اعتداء أفضى إلى الموت، أو إلى عاهة مستديمة، ولا يجوز استعمال حق الدفاع الشرعي ضد من يستفيد من هذا العذر، ولا تطبق ضده أحكام الظروف المشددة».

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

لقد أصبحت ظاهرة انتحار النساء في العراق مقلقة وفي تزايد، وهي في نهاية المطاف تعكس حقيقة إزدياد العنف الأسري تحت طائل تأثيرات الوضع الاقتصادي والمعاشي المتردي وعدم تكافؤ الفرص والبطالة واستلاب حرية المرأة، إضافة إلى عمليات الإرهاب التي طالت حياتها ودمرت آمالها ومستقبلها .

وكانت قد توفيت في بغداد، خلال آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) 2018، ولأسباب مجهولة، خبيرة التجميل رفيف الياسري، وبعد أسبوع توفيت رشا الحسن (إعلامية وصاحبة مركز للتجميل في بغداد) ثم اغتيلت الناشطة العراقية سعاد العلي في أحد أبرز المناطق التجارية بالبصرة، بعدها اغتيلت ملكة جمال بغداد ووصيفة ملكة جمال العراق لعام 2015 تارة فارس، من دون أن تعلن وزارة الداخلية أو الجهات الأمنية المسؤولة الأسباب الحقيقية وراء ذلك .

إن التقاليد والعادات والأعراف الاجتماعية البالية في حياة المجتمع لا تختفي بسرعة، إذ أن زوالها يتطلب، إضافة إلى حملة توعية واسعة وإصدار القوانين الرادعة، إلى نهضة صناعية وزراعية وتعليمية وثقافية تبنى على أساسها القاعدة المادية الأمتن للمجتمع المدني المتطور، بعيدا عن نظرة المجتمع الذكوري الضيق الذي يعتبر المرأة «سلعة» تباع وتشتري وينعتها

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

ب «ناقصة العقل».

وفي إقليم كردستان العراق، أفادت المديرية العامة لمكافحة العنف ضد المرأة أنه تم تسجيل 59 جريمة قتل و239 حريقاً متعمداً و671 اعتداءً و63 اعتداءً جنسياً في المنطقة في النصف الأول من عام 2014.

ووفقاً لإحصائيات مكتب الشرطة الإقليمي، فإن: «العنف ضد المرأة أخذ في الارتفاع، حيث سجلت مراكز الشرطة 1079 حالة، مقارنة بـ 715 حالة في عام 2008».

لا توجد إحصائيات دقيقة عما يسمى: «جرائم الشرف» وهي الجريمة التي تؤدي بحياة العديد من الفتيات والنساء في العراق، وتقدر بعض الأرقام الرسمية عدد النساء المقتولات في عام 2012 بأكثر من سبعين امرأة، لكن الناشطين يقولون... إن الأرقام منخفضة؛ لأن هذه الجرائم يتم التستر عليها وغالباً ما توصف بأنها «انتحارات».

كما بلغت حالات التعنيف الأسري المسجلة في عام 2023 تسعة آلاف حالة، أما في عام 2024 فوصلت لأكثر من 13 ألف حالة مسجلة فقط في النصف الأول من السنة.

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

ووفقاً لإحصائيات مجلس القضاء الأعلى العراقي، تبين أن عدد الدعاوى المسجلة خلال النصف الأول من عام 2024 بلغ 13,857 دعوة.

بدأت حملة باعتقال الفاشينستا والفلوغر الراحلة «أم فهد»، التي تم حبسها ستة أشهر، قبل أن تُقتل في أبريل، نيسان 2024 على يد مسلح كان يستقل دراجة نارية في منطقة «زيونة» شرقي بغداد.

تلاها اعتقال العشرات من البلوغرات اللواتي واجهن نفس المصير، مثل: (عسل حسام؛ وإيناس الخالدي)، بالإضافة إلى غيرهن من الشخصيات اللواتي تعرضن للتهديدات والملاحقة.

كما جرى اعتقال [آية الشمري، ووردة العراقية، ونتالي «رغد محمد»] وهي: تيكوكر، وأحدثها كان اتخاذ إجراءات بحق سارة الماكيرا، التي تعد من بين أشهر الفاشينستات في العراق، فيما لم يتم اعتقال إلا عدد نادر من الرجال، 3 إلى 5 أشخاص كحد أقصى.

وفي بيان وجهته منظمة اليونسيف التابعة للأمم المتحدة، لانتهاء العنف ضد النساء في العراق، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 أكدت فيه: «لا تزال النساء والفتيات من خلفيات مختلفة في العراق عرضة للعنف إن كان في المنازل أو في المدرسة أو في الأماكن العامة».

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

وبحسب دراسة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان أن: «63 في المائة من حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق مرتكبة من قبل أحد أفراد الأسرة».

وأضافت الدراسة: «أن التهديد ومخاطر العنف لازالت قائمة ضد النساء والفتيات، لا سيما العنف الجنسي والاستغلال الجنسي والمضايقة، وزواج الأطفال في مناطق النزوح، وتلك التي يعود أليها النازحون، إذ يتم تزويج فتيات بعمر 12 سنة».

رابعاً: المرأة الميسانية.

بينما واقع المرأة الميسانية لا يزال يدور حول نفسه متشرباً، رغم توافر فرصة ذهبية تعيش من خلالها وتستطيع إبراز مواهبها بمشاركتها في الحركات والتنظيمات والجمعيات التي تختص بالمرأة في جميع شؤونها، مثل: (القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصحية).

ومنها دأمة السباق في مجال تنمية المواهب والعمل على صقلها في التنفيذ والمشاركة بسلسلة من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والفنية، وأن تضع بصمة في بيتها من خلال رعاية الأبناء وتهذيبهم والمحافظة على الأسرة من تحديات العصر وتقلباته وما يتحقق من منجزات وتتطلع إلى

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

مزيد من الإنجازات القادمة، وربما لا تزال أحوال الكثيرات منهن، مثل ما كانت عليه في معظم الأوقات.

فقد طُبقت عليها كافة أنواع القيود المزمدة ما جعلها كائناتاً ضعيفاً وغير مستقر نفسياً، ونتج عن هذا الخوف عامل العنف النفسي الذي مورس ضدها بأشكال مختلفة بانزوائها في زاوية محدودة، وهذا ما نراه من خلال قلة فرص العمل في القطاع الخاص والقطاع الحكومي واختصار البعض منها على فئة معينة دون غيرها تمارسها أحزاب متنفذة في السلطة المحلية والسلطات الاتحادية.

اليوم تتظاهر بناتنا أمام (شركة نفط ميسان) جنوبي العراق وقد نصبن خيمة كبيرة أمام مبنى الشركة مع مجموعة من الشباب من خريجي الاختصاصات النفطية، وقد مضى على هذا الاعتصام أكثر من سنة، ولكن دون جدوى.

أما الأرامل والمطلقات فهن يتقاضين راتب رعاية اجتماعية يقدر بـ (200) ألف دينار (مائة وخمسون دولاراً تقريباً)، والبقية الباقية من قليلات الدخل يفترشن الأسواق والساحات العامة لبيع الفواكه والخضر والأسماك التي تشتهر بها المحافظة، رغم كُبر سن الكثير منهن.

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

قام أحد المسؤولين بزيارة لإحدى القرى النائبة في محافظة ميسان (365 كم جنوب شرق بغداد) وسأل أهلها: ما هي مشكلتكم؟ قالوا: يا سيدي نعاني من مشكلتين: الأولى: لدينا مركز صحي، ولكن ليس لدينا طبيب؟ قال: حاضر، وأخرج هاتفه من جيبه واتصل، وقال: غداً ترسلون طبيباً للقريبة، وأقبل هاتفه، وأرجعه لجيبه، ثم قال: ما هي مشكلتكم الثانية؟ قالوا له: لا توجد تغطية للهاتف الجوال في القرية.

خامساً: القيود الدينية والقبلية.

الشعب اليوم يعيش نوعاً من الانحراف الجنسي الذي أخذ يزداد في المجتمع نتيجة القيود الدينية والقبلية على المرأة، ومحاولة الفصل بين الجنسين نتيجة انتشار مواقع التواصل الاجتماعي وظهور سرعة العصر (الموبايل) واكتشاف وباء الإنترنت الذي لا يقل خطورة في جانبه المظلم عن وباء الكورونا.

في محافظة بابل (100 كم جنوب بغداد) ألقيت مفارز الأمن الوطني القبض على أحد السحرة المشعوذين، وبعد التحقيق معه وتدوين أقواله اعترف أنه مارس الجنس مع أكثر من 400 امرأة، ومارس اللواط مع

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

90 شاباً لغرض إكمال السحر، وُجد في هاتفه مقاطع فيديو وتصوير لبعض النساء والشباب المغرر بهم.

هذا الوباء لا يمكن التخلص منه بسهولة، لأنه دخل في كل بيت وشركة ومعمل وجامع وكنيسة، وخلق خصوصية لكل رجل وامرأة وطفل، من الصعب التدخل فيها أو فض الاشتباك بسهولة وبالطرق السلمية، لأن هناك مواقع عدوانية لدول تريد غزو الدول الأخرى عن طريق الدس الطائفي والعنقي والديني والعطش الجنسي الذي تعيشه شعوبنا العربية والإسلامية نتيجة سيطرة بعض رجال الدين على مقاليد السياسة والثقافة المجتمعية أو ممن يعملون كوعاظ للسلطين الحاكمين في هذا البلد المسلم أو ذاك.

2020-1441

لذلك كثرت في تلك المجتمعات شبه المتدينة السرقة والقتل والزنا بالمحارم، عكس المجتمعات الأوروبية التي يكثر فيها النوادي وأماكن ممارسة الجنس المصرح بها من قبل الدولة والتي تخضع للعناية الطبية المستمرة. والعراقيون بوجه عام ميالون إلى الجنس أكثر من بقية شعوب المنطقة العربية والإسلامية الآخرين بسبب طول المدة التي يفارقون فيها نسائهم أثناء السفر من جهة، وعدم الدقة في اختيارهم الزوجة من جهة أخرى، إذا يعتمد البعض منهم على اختيارات أمه أو إحدى قريباته، كذلك

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

البعض يخضع لإرادة عائلته بأن يتزوج إحدى بنات عمومته أو من عشيرته الأقربين .

وهذا ما لاحظته من خلال اطلاعي على مواقع تم انشاؤها على الفيسبوك تمجد وتشجع السفر إلى إيران وأذربيجان وتركيا وسوريا، وينشرون صوراً وأرقام هواتف للكثير من النساء اللواتي يلتقون بهن في النوادي الليلية، والشقق والفنادق التي تسمح لهم بجلب المومس مقابل مبلغ معين لصاحب الفندق، كما أنهم يتفخرون بتحويل مئات الدولارات للنساء الجميلات في بلدانها بعد تلقيهم رسائل منهن (نو خيانة).

والدول المذكورة هي دول أما مفتحة على الهواء الطلق، أو متحجبة يحكمها مسلمون من طوائف متعددة، وأغلب زائريها مسلمون عطشى لنساءها الطويلات الرشيقات الشقراوات.

لا يخفى على أحد في الشرق الأوسط أن المملكة العربية السعودية أضحت مؤخراً أكثر انفتاحاً بعد أن كانت حاضنة للفكر الوهابي المتشدد في الماضي القريب، بدأت تأخذ خطوات جدية في عدة مسائل على رأسها حقوق المرأة تحديداً، بدأ الأمر بالسماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة، وهو أمر قد يبدو لكل العالم مسألة بديهية ولكنه كان بعيد جداً عن الثقافة

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

السعودية، ثم تطور لتستضيف عاصمتهم الرياض أسبوع الموضة العربية. وهناك قضية شغلت الرأي العام السعودي وهي: أن شاب سعودي تزوج من امرأة بطريقة زواج المسيار(المتعة) وأنجبت له ولداً، وبعد مرور خمس سنوات على هذا الزواج السري، فاتح أهله وجلبها لبيت العائلة، وحينما رآها أبوه أصيب بالصدمة المروعة، لأنه سبق وأن تزوجها أيضاً بطريقة زواج المسيار قبل عشر سنوات، فما حكم الشرع السعودي بذلك؟ ولا ننسى الوضع المزرى الذي مر به العراق خلال الحقبة البعثية (1980- 2003) والحروب المستمرة التي عاشها العراق على يد الجلادين، كان كلام الجنود والرتب الأخرى يدور حول الجنس وطرق ممارسته، وسبب ذلك أنهم كانوا يقضون مدة طويلة في خنادق القتال تمتد لثلاثة أشهر أحياناً، حتى أنني حينما عدت إلى البيت بعد مدة شهرين من تواجدي في جبهات القتال ضمن قاطع لواء 27 المشاة الآلي.

وحينما دخلت المدينة كنت أنظر إلى ملابس الطالبات صاحبات الزي الموحد الذي أبهرني مظهرهن الجميل، وعند وصولي البيت ذهبت إلى الحمام فوراً لكي أستحم لأن رائحة جسمي أصبحت لا تطاق، بسبب عدم توفر أماكن صحية للاستحمام، وخرجت فوراً إلى أقرب حانة لاحتساء

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

البيرة حتى أتخلص من الرمل الذي تكس في مئنتي نتيجة الماء والأكل غير الصحي وكثرة العواصف الترابية في قواطع العمليات.

والانحراف الجنسي قد يأتي أحياناً من ترمل النساء نتيجة مقتل أزواجهن في جبهات القتال، إذ دفعت البعض منهن إلى الانحراف نتيجة الظروف المعيشية الصعبة خلال تسعينيات القرن العشرين والحصار الاقتصادي الجائر المفروض على العراق بسبب احتلال دولة الكويت من قبل مراهقي السياسة العراقية، وهبوط قيمة الدينار إلى الصفر.

لقد تفنن العراقيون سابقاً وحالياً بمحاربة النساء، ففي نهاية ستينيات القرن العشرين أصدر وزير الداخلية آنذاك (صالح مهدي عمّاش -1924-1985) قراراً بمحاربة المتبرجات (السفور)، وشكل شرطة خاصة أطلق عليها (شرطة الآداب) لمطاردة النساء السافرات ممن يرتدين- الميني الجوب- برش الصبغ على ملابسهن، والميني جوب هو تنوره قصيرة تبرز مفاتن المرأة، وبعد مطاردة إحداهن في شارع السعدون وسط بغداد دهستها سيارة وماتت، مما دفع الحكومة إلى إلغاء القرار، وإعادة الاعتبار للمرأة مرة أخرى.

واليوم بعض الأحزاب المتنفذة تفعل العمل ذاته وتطارد النساء لاسيما في منطقة الكرادة وسط بغداد التي تعج بالبارات والنوادي الليلية وأماكن

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

المساج المتنوعة، كأن التاريخ يعيد نفسه، ولكن بثوب جديد تديره العمامة السوداء والبيضاء، بدلاً من أصحاب الملابس الزيتونية، طالبين من النساء الرجوع إلى البيت والتحجب في الشارع بغض النظر عن الدين والمذهب والقومية .

وفي 31 يناير/ كانون الثاني 2023، قتلت الناشطة العراقية، طيبة العلي، في محافظة الديوانية، جنوب العراق إثر «خلافات عائلية»، وفق ما أفادت وزارة الداخلية العراقية.

وتناقلت مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع حوار بين الضحية ووالدها الذي كان يقول: إنه غير راضٍ عن بقائها للعيش في تركيا (فيما) ردت الضحية باتهام شقيقها بـ «التحرش بها جنسيا».

تعرف (طيبة العلي) نفسها في فيديو على قناتها على يوتيوب، بأنها مدونة «لايف ستايل»، وتقول: إنها من مواليد العام 1999، وأنها سافرت إلى خارج العراق منذ سبع سنوات بغرض الدراسة، ثم أكملت حياتها خارجها.

طيبة جاءت إلى العراق لحضور دورة خليجي 25 الرياضية، وتم تهديدها منذ دخولها العراق عدة مرات من قبل ذويها، وحتى اليوم نشاهد المتظاهرات من خريجات المعاهد والكليات وصاحبات الشهادات العليا يتظاهرن

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

في الأماكن العامة، وأمام الوزارات والشركات الحكومية لغرض الحصول على وظائف ولكن دون جدوى.

وقد يبرر البعض عدم التوظيف هو لعدم وجود درجات وظيفية شاغرة، وهذا المفهوم خاطيء، حيث نلاحظ أن جميع من يدير تلك الدوائر الحكومية هم من خلفيات دينية متطرفة لا تؤمن بعمل المرأة وخروجها لجو العمل الذي سوف يفشل أفكارهم المتحجرة.

وبصفة عامة تصبح الثقافة بكل أشكالها وأرفعها مقاماً وقداًسة مرهونة بالمستوى الاجتماعي الذي هو بدوره مرهون بالمستوى الاقتصادي للناس الذي يديره ويشرف عليه فئة فاسدة عجزت عن إصلاحها حتى المرجعية الدينية في مدينة النجف الإشراف.

وهذا لا يعني أن الإسلام لا يسمح للمرأة بالعمل، بل الأحزاب وخلفياتها المتحجرة هي من جرت البلد إلى هاوية الإفلاس، وجعلته يستدين لغرض تسديد رواتب الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي.

ومن الجدير بالذكر أن الأطفال كانوا ينسبون لأمهاتهم في عصور ما قبل التاريخ، إذ كانت تعتبر الأم هي رأس العائلة كونها هي من تهبهم الحياة والغذاء والتربية والحب والأمان، فكانت تحظى بقدسية كبيرة إلى أن حدث

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

الانقلاب الذكوري، وأصبح الأب هو هرم البيت والمسيطر الذي يدير لكل شؤونه .

وحتى خلق الإنسان لم يأتِ بأمر من أحد الآلهة الذكور، وإنما صدر من آلهة أنثى، كما أفادتنا به أسطورة: (أنكي ونماخ السومرية) حينما طلبت الإلهة: (نمو) من ابنها: (أنكي) أن يخلق خدماً للآلهة، ولأن للمرأة حرمتها واحترامها في العراق، فإنها إن فارقت الحياة وأريد الإعلان عن ذلك عبر إقامة مجلس عزاء وترحم لها، فإن ذويها يحجمون عن ذكر اسمها ويشيرون إليها بالعلقة كأن يكتبوا «عقيلة فلان» أي زوجته، أو «كريمة فلان» أي ابنته، أو «والدة فلان»، وهكذا في بقية النسب «شقيقة فلان» أو «خالدة فلان» أو «عمّة فلان» أو «جدة فلان».

من هنا واحتراماً للعرف الاجتماعي: (يجوز ذكر أسماء الأنثى عند غير المحارم إلا مع عدم رضا الشخص نفسه)، ويضيف الفقيه الشيعي المقيم في لندن محمد صالح الكرباسي: (تسمية الأنثى عند غير المحارم إذا كان مستهجنًا عند شريحة من الناس وكان يسبب إيذاءً فلا يجوز ذلك، حيث جرت العادة عندهم بعدم ذكر أسماء حريمهم احترامًا وتكريماً).

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

وفي معظم المجتمعات الإسلامية ما يشغل بال الأب والأم بعد أن يرزقهم الله تعالى بطفل هو مسألة تسمية الطفل، فالاسم له تأثير مباشر على شخصيته وعلى حضوره في المجتمع، (محمد) للصبيان و(فاطمة) للبنات؛ لأن الكثير يعتقد بأن الفقر لا يدخل بيتاً فيه اسم فاطمة، حتى البعض منا غالى بالتسميات تلك، وأخذ يسمي الأولاد (عبد علي وعبد الحسين، وعبد الحسن وعبد الزهرة).

ومن الطريف أن أحد قراء القرآن الجيدين في مدينتي كان اسمه (عبد الزهرة العماري)، وتم قبوله في وزارة الأوقاف خلال تسعينيات القرن العشرين ليقرأ القرآن في جامع (أبي حنيفة النعمان) في مدينة الاعظمية، وسط بغداد، كذلك في تلفزيون الشباب الذي كان يشرف عليه ابن الرئيس آنذاك، لكن الإخوة هناك غيروا اسمه من عبد الزهرة إلى عبد الزاهر... تلك الطامة الكبرى!

سادساً: الواقع والمأمول.

أ. الواقع.

على الرغم من مرور أكثر من قرنين على ظهور الأفكار التحريرية في العالم، إلا أن من الملاحظ أن الدعوة إلى تحرير المرأة العراقية مازال

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

يعاني الكثير من المشاكل، إذ أن جوانب كثيرة منه مازالت تتخللها المشاكل نفسها التي كانت موجودة في ذلك الوقت، كانت الأمية وطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة، ومستوى الحقوق الاجتماعية.

وبالرغم من ذلك إلا أنه لا يعني أنها لم تشهد أي تحسن، بل قد تم ملاحظة بعض التحسن في جوانب عدة، ولكنها محدودة، وخاصة في المناطق الحضرية من حيث مستوى التعليم والمشاركة بين المرأة والرجل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وبالتالي ستكون فرضيتنا قائمة على أساس أن المرأة تعيش مستوى تمكيني منخفض في العراق، وخاصة فيما يتعلق باتخاذ القرار داخل المجتمع والمؤسسات نتيجة الطابع التقليدي والعادات والتقاليد السائدة فيه.

إن واقع المرأة العراقية وفق البيانات يشير إلى أن المرأة ما زالت في مستوى متدني من التمكين والمؤشرات التي تعكس عملية مساهمتها في اتخاذ القرارات وترتبط بها- أيضاً- تؤكد هذا المستوى المتدني من التمكين ومستويات التدني تختلف من بيئة إلى أخرى ومن مستوى تعليمي إلى آخر، فالاختلافات تتزايد مع إزدياد التصنيفات والخصائص.

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

المعوقات كثيرة في تمكين المرأة، تبدأ من المعايير الاجتماعية التي تعتبر أكثر العوامل تأثيراً من حيث المعوقات، ومروراً بالتربية الاسرية ومستوى وعيها لذاتها التي أيضاً لا تقل من حيث الأهمية في التأثير:-

١. العامل البيئي والتعليمي الثقافي له التأثير الكبير في اتخاذ قرار المرأة و الاختلاف واضح من حيث تمكين المرأة خيارياً، فكلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع مؤشر التمكين الخياري لها، وكلما اقتربت المرأة في مكان إقامتها من البيئة الحضرية كلما- أيضاً- ارتفع مؤشر ومستوى تمكينها وتحررها خيارياً.

٢. هناك عدم وعي وضعف في مستوى القناعة والمعرفة لدى المرأة نفسها بحقوقها وحرية اتخاذها للقرار منذ الصغر ومنذ مرحلة المراهقة، إذ توجد قناعة تامة بأن قرارها يجب أن يكون بيد غيرها.

٣. يختلف مستوى مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية في مجالات الحياة كافة من حيث: (العمل، المجتمع، الديمغرافية، الثقافة)، ولكنها بصورة عامة متدنية.

٤. رؤية المرأة لمستقبلها مازالت في حالة تشاؤم فهي مازالت ترى أنها ستبقى في أغلب التوقعات في حالة من التراجع والتبعية للأخر، وهي

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

تمتلك قناعة تامة بأن هذا السياق أو السلوك الحياتي طبيعي بحق المرأة، فهي تلجئ إلى الداخل الحياتي من حيث الأسرة والبيت فقط في أغلب الأحيان ويكون مستوى النشاط الخارجي الداعي إلى تمكينها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً قليل النمو والحركة إيجابياً.

هـ. عقدت دائرة تمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الاجتماع الأول لإعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية.

وقالت مدير عام الدائرة، الدكتورة (يسرى كريم محسن): إن الاجتماع ركز على تحديد عام 2022 عام كتابة الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية بمشاركة فريق من الأمم المتحدة، وعدد من الوزارات المختصة، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة، فضلاً عن عدد من الخبراء والأكاديميين المختصين .

وأشارت محسن، إلى: أن آلية كتابة الاستراتيجية يتطلب توزيع الأدوار وتحديد المسؤوليات لكل جهة، بالإضافة إلى تحديد آليات المتابعة والتقييم ووضع الخطط والأهداف من خلال العمل على عدد من المحاور الرئيسة، ومنها التمكين الاقتصادي والسياسي والدور القيادي للمرأة، والمحور الاجتماعي وحماية المرأة.

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

وناقش الاجتماع عددا من الموضوعات المتعلقة برؤية وزارة العمل بواقع المرأة العراقية، والإحصائيات والبيانات الخاصة بالمرأة لدى الجهاز المركزي للإحصاء، وأهم الملاحظات الواردة في التقارير التمهيدية عن العراق بشأن ملف المرأة، ودور المناهج التربوية في النهوض بالمرأة، فضلاً عن دور المرأة في قوى الأمن الداخلي، ودور منظمات المجتمع المدني.

وفي ختام الاجتماع، أوصى المجتمعون، على ضرورة تزويد الجهاز المركزي للإحصاء لجنة إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية بالإحصائيات والبيانات الخاصة بالمرأة، وتقديم وزارة الخارجية للجنة المذكور الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالمرأة.

ب. المأمول.

وهو حل مشكلة المرأة عن طريق التمكين، وللمتمكين أنواع عديدة يمكن أن نلخصها بما يلي:-

أ. التمكين الاقتصادي: ويتم ذلك من خلال تخصيص نسب من الوظائف الإدارية والخدمية والفنية في شركات ودوائر الدولة المختلفة، بما فيها أجهزة الدولة الأمنية على اختلاف مسمياتها، وقد ساعد على هذا النوع من التمكين حتى الآن الضغط المتواصل لوسائل الاعلام، والمناهج الدراسية،

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

والاتفاقيات الدولية والتركيز على الغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

ب. التمكين الاجتماعي: ويتم ذلك من خلال تغيير تدريجي للعادات والأعراف وحماتها بنصوص قانونية تسعى الدولة على حمايتها وتطويرها (الختان للصغيرات، الثأر، جرائم الشرف، حق الزواج، حق الطلاق، حق رعاية الأولاد، حق تسجيل الأولاد في حال كان الزوج أجنبياً، الحضانة).

يساعد التمكين الاجتماعي من التغلب على أنواع شتى من التمييز الاجتماعي نحو المرأة وتقليل السطوة الذكورية عليها، ولنشر هذه المفاهيم عملت المنظمات النسوية على إطلاق مؤسسات ونوادي ومراكز متخصصة تنظم محاضرات وفعاليات وندوات تنشر فكرة التمكين.

ت. التمكين السياسي: يقاس عادة التمكين السياسي بعدد المقاعد الحكومية في السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدول، بالإضافة إلى عدد النساء في المدارس والجامعات ومراكز الأبحاث المختلفة، وقد أكد مؤتمر بكين عام 1995 على ضرورة تمكين المرأة وتخصيص حصة لها لا تقل عن 30 بالمائة من عدد المقاعد في مختلف المجالات بحلول عام 2005م، تشير الدراسات إلى أن التقدم لا يزال ضئيلاً في هذا المجال.

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

ث. التمكين القانوني: وهو الأساس الذي يحمي المرأة في المجتمع، يحميها من (الأنثى) ومن (الأخر) تلعب التشريعات القانونية والممارسات القضائية دوراً هاماً ومصيرياً في حماية المرأة، لذلك يجب إصدار التشريعات والقوانين التي تحمي المرأة من العادات والأعراف والتقاليد المتوارثة، كما تحمي حقوقها المستحدثة بعد الزواج ناحية الهوية وتسجيل الأولاد والزواج والطلاق.

الخاتمة.

حاولت- جاهداً ودائماً- عدم إظهار اضطهاد المرأة، وعدم الحديث عن النسوية وقضايا المرأة، كما لو كانت هذه هي الحالة الوحيدة للتمهيش والقمع في العالم، تعيش ملايين النساء حول العالم ومنها المرأة العراقية تحت سيطرة مجتمعات أبوية ذكورية فقط.

إن المجتمع يشكل المرأة ويقدرها، ويحدد ما ينبغي وما لا ينبغي أن تكون عليه، ويحد من قدراتها وفرصها، ويحد من قيمة أعمالها وإنجازاتها بالنسبة لها ولهم، بغض النظر عن مدى أهمية النتائج وفائدتها للمجتمع التي نعيش فيها.

أ. شاكر عبد موسى، (واقع المرأة العراقية بين جرائم القتل والزواج بالإكراه - الواقع والمأمول).

هناك العشرات أو حتى المئات من القضايا التي تهم العالم أجمع، لكن أهمها قضية هي قضية المرأة والطفل، تبدأ الفتاة بتلقي إشارات من أهلها منذ الصغر، وتأتي معها مرحلة: «أنت فتاة، لا يجب أن تفعل هذا أو ذاك»، بل عليك أن تفعل ما يعتبره المجتمع صحيحاً! في هذه البيئة، تكتشف الفتاة نفسها كشخص بالغ وتبدأ في الشعور بذاتها وبالأخر، أي أن هناك فرقاً بينها وبين إختوتها منذ طفولتها، دُفعت إلى زاوية الخجل والخوف، ولم تفكر في شيء، بل وكانت تتابع بكل عفوية تصرفات والدتها وجدتها...! فقط لأنها فتاة.

ولكن هذا السؤال، مثل: أي سؤال صعب آخر، هو شيء واحد، إن ما يقال شيء واحد، لكن واقع الحال يمثل تحدياً هائلاً، والمرور بكل مرحلة يتطلب التغلب على الثوابت التي أصبحت جزءاً من ثقافة المجتمع، لأنها تعتبر من أسس التربية الأسرية التي نشأت عليها أجيال كاملة.

كل الردود التي تلقيتها من النساء كان فيها شيء واحد مشترك: عندما تخرج النساء، يتعرضن للتحرش مرة واحدة على الأقل يومياً من قبل المارة في الشارع، في العمل، أثناء التسوق، في وسائل النقل العام، هذا هو ما يعنيه الأمر، ويتم ذلك من خلال الأقوال وتعبيرات الوجه والأفعال، ويختلف التحرش حسب المتحرش ومكان حدوثه.



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

(IJHS)

IJHS

International Journal of
Human and Social Sciences Research and Studies

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية
2449 لسنة 2020